جـامعة محمــد لمين دباغين سطيف 2

كـلية الحقوق والعلوم السياسية

قــسم الحــقوق

محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك LMD

المجموعة ب

مـــــقـــــياس:

منهجية البحث العلمي

- مناهج البحث العلمي-

إعداد الدكتـــــورة: ناصري مريم

السنة الجامعية 2023-2024

تمهيد:

يعتبر البحث العلمي المحرك الأساسي لتقدم الدول في مختلف مجالات الحياة لاسيما الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، ولما تفطنت الدول المتقدمة لأهمية البحث العلمي قامت بتمويله وتطويره وأعارت اهتماما كبير له من خلال تخصيص النسب الكبرى من الميزانية المالية للدولة للبحث العلمي، وفي الواقع لا يقوم البحث العلمي إلا بإتباع مناهج وخطوات معينة من أجل المساهمة في تطوير المجتمعات، وسنقوم خلال هذا السداسي بدراسة موضوع مناهج البحث العلمي في محورين أساسيين، الأول يتمثل في الإطار المفاهيمي والنظري لمنهجية البحث العلمي والثاني لمختلف أنواع المناهج العلمية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمنهجية البحث العلمي

سنتناول في هذا المحور مختلف المفاهيم المتعلقة بمنهجية البحث العلمي لاسيما تعريف المنهج وتعريف العلم، لنصل لتعريف منهجية البحث العلمي ومدى تطبيقها في مجالات العلوم الاجتماعية عموما والقانون خصوصا .

أولا: تعريف منهج البحث العلمي، خصائصه و أنواعه

1- تعريف المنهج:

أ/ تعريف المنهج لغة: يقصد **بالمنهج** الطريق أو المسلك وهو كلمة مشتقة من الفعل نهج فنقول نهج طريقا وانتهج طريقا بمعنى سلكه، وقد وردت كلمة منهج في القرآن الكريم في الآية 48 من سورة المائدة لقوله تعالى: "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا"، أما **المنهاج** فهو الطريق الواضح والبين، والمنهج باللغة الفرنسية هو La méthode وباللغة الانجليزية The méthode.

ب/ تعريف المنهج اصطلاحا: يعرف المنهج بأنه الطريقة التي يصل بها الإنسان إلى الحقيقة أو هو خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر للوصول إلى الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة.

جميع هذه التعريفات تدور حول السبيل العلمي المنظم للوصول إلى الحقيقة في العلوم.

2- تعريف المنهجية:

المنهجية يقابلها في اللغة الفرنسية: مذهب أو منهج Méthode وعلم Logie، وبالتالي يتضح أن المنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج أو علم المناهج، فالمنهجية إذن هي أشمل وأوسع من المنهج، والمنهج يعد جزء لا يتجزأ من المنهجية.

تستعمل المنهجية في كافة البحوث العلمية من خلال الاعتماد على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي، وبما أن المنهج جزء من المنهجية فتكمن أهميته فيما يلي:

- لولا المنهج لكان الفكر مبعثرا وفوضويا، فالمنهج هو المنظم لأفكارنا.

- يعمل المنهج على توسيع معارفنا لأن هدفه هو الوصول إلى الحقيقة والتي يعجز الفكر عن الوصول إليها لولا المنهج.

- بدون المنهج لا يمكن لأي باحث أو طالب أو أستاذ إيصال المعلومة للآخرين.

- بواسطة المنهج يمكننا صياغة الأفكار والمفاهيم والمصطلحات.

3- تعريف البحث العلمي:

تعني كلمة بحث لغةً التفتيش والتحري والتقصي عن شيء معين La recherche، أما كلمة علم La science فيقصد بها لغه: إدراك الشيء بحقيقته وهو اليقين والمعرفة، فنقول علم بالشيء أي عرفه وأدركه، فالعلم مرتبط بالإدراك، أما تعريف العلم اصطلاحا: فهو المعرفة التي تنشأ عن طريق الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تقوم لغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما يتم دراسته، فالعلم هو فرع من فروع المعرفة، والمعرفة ثلاث (03) أنواع (حسية، فلسفية، علمية).

فالبحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص الاستعلام الدقيق.

كما أن البحث العلمي هو الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث في أحد الاختصاصات الطبيعية أو الإنسانية والتي تهدف إلى معرفة واقعية ومعلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع والإنسان، سواء كانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادي أو الجانب الحضاري للمجتمع،

والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية قد تكون دراسة مختبرية تجريبية أو دراسة إجرائية أو دراسة ميدانية إحصائية أو دراسة مكتسبة تعتمد على المصادر والكتب والمجلات العلمية التي يستعملها الباحث في جمع الحقائق والمعلومات عن المشكلة المزمع دراستها ووصفها وتحليلها.

4- خصائص البحث العلمي: للبحث العلمي مجموعة من الخصائص يمكن أن نستخلصها من تعريفه، أهمها ما يلي:

- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط (يسير الباحث على خطوات منظمة مع استعمال الوسائل العلمية للوصول لنتيجة مضبوطة).

- البحث العلمي بحث نظري لأنه يعتمد على الفرضيات (يحاول الباحث إثبات صحة الفرضية أو نفيها).

- البحث العلمي هو بحث تجريبي يعتمد على التجارب والاختبارات.

- البحث العلمي هو بحث تجديدي لأنه يهتم بتجديد المعارف القديمة المحصل عليها ويحاول معالجتها باستمرار وتنقيحها وتعديلها بأحداث المعارف.

- البحث العلمي بحث تفسيري لأنه يفسر الظواهر المراد بحثها ومعالجتها.

- البحث العلمي بحث عام (نتائجه عامة).

5- أنواع البحث العلمي:

أ/ البحوث العلمية من حيث موضوعها : يتم تقسيم البحوث إلى عدة أنواع نجملها فيما يلي:

- **البحث العلمي التنقيبي أو الاستكشافي للحقائق:** دوره الاستكشاف، يأتي بأشياء جديدة لم تعرف من قبل، نجده بكثرة في مجال العلوم التجريبية مثل براءة الاختراع للوصول لنتيجة تفيد المجتمع، أما في البحوث الاجتماعية فتهتم بالسيرة الذاتية ونجدها في الدراسات التاريخية كدراسة حياة شخصية معينة.

- **البحث العلمي التفسيري النقدي:** دوره التفسير سواء كانت ظواهر طبيعية أو اجتماعية، فيبحث في هذه الظواهر ويقوم بتفسيرها ونقدها.

- **البحث العلمي الاستطلاعي:** هو الذي يعتمد على ما يسمى بسبر الآراء، يفهم الظاهرة ويَعِد حلولا لهذه الظاهرة.

- **البحث العلمي الوصفي**: يبين سمات ظاهرة معينة (صفاتها، خصائصها) ويعين هذه الظاهرة كميا وكيفيا، أساسه المنهج الوصفي ولا يستغني على المناهج الأخرى.

- **البحث العلمي التجريبي**: يستعمل كثيرا في مجال العلوم الطبيعية والتجريبية ويعتمد على المنهج التجريبي.

ب/ البحوث العلمية من حيث الاستعمال: تنقسم البحوث وفقا لهذا المعيار حسب درجة العلم والمستوى إلى:

ب-1- البحث التدريبي: هي بحوث قصيرة يقوم بها الطلبة في مختلف الجامعات في حصص الأعمال الموجهة أو الأعمال التطبيقية خلال مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج، بهدف تدريبهم على كيفية إعداد البحوث العلمية من الناحية الشكلية أو الموضوعية، حيث يتعود الطالب على كيفية اختيار موضوع من ضمن المواضيع المقترحة من طرف الأستاذ، وكيفية جمع الوثائق العلمية والاطلاع عليها بقراءتها، وبعد ذلك وضع خطة وفق المعايير العلمية، ثم يحرر الطالب بحثا يقوم بعرضه أمام زملائه وأستاذ المقياس بغرض اكتساب جرأة أدبية تساعده في تكوين نفسه استعدادا لبناء مستقبله العلمي.

ب-2-مذكرة التخرج: يتم إعداد هذه البحوث في نهاية المرحلة الأولى الجامعية أي نهاية الليسانس بالنسبة لبعض التخصصات، هدفها هو توسيع معارف الطالب وتنظيم أفكاره وإبراز مواهبه، ولا يشترط فيها المثالية فالمهم هو أن يتبع الطالب قواعد وإجراءات وخطوات إعداد البحث من خلال اتباع تعليمات المشرف في هذا الشأن.

ج- بحث الماستر أو مذكرة الماستر: هو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج لمرحلة الليسانس، تقدر مدة التكوين في الطور الثاني أي الماستر سنتين موزعة على أربع سداسيات، تشمل مرحلتين الأولى نظرية هدفها تعميق المعارف والتوجيه التدريجي، أما الثانية فتهدف الى تدريب الطالب على البحث وإعداد مذكرة تخرج والتي يتم إعداداها خلال السداسي الرابع والأخير لمرحلة التكوين.

والغاية من مذكرة الماستر هي تنمية قدرات الطالب على البرهنة والتفكير العلميين، وكذا الاستنتاج والشرح، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تحدد مواضيع الماستر لتستجيب للأهداف البيداغوجية للتكوين من ناحية وأهداف البحث والتنمية البشرية من ناحية أخرى.

د- مذكرة الماجستير: تتعلق بطلبة النظام الكلاسيكي وهي بحث يعده الطالب في مرحلة الدراسات العليا أي ما بعد التدرج، من أجل الحصول على درجة الماجستير، كما تؤهل الطالب بعد ذلك للحصول على دكتوراه، وبحث الماجستير هو بحث طويل نسبيا ويعتبر جزءا من المواد التي يستوفيها الطالب بعد نجاحه بالدراسات العليا وللحصول على هذه الشهادة، ويناقش هذا البحث أمام لجنة مكونة من مجموعة من الأستاذة، وهدف البحث هو معالجة مشكلة معينة بطريقة جدية وليس لزاما على الطالب التحصيل الجيد أو الابتكار وإنما الهدف هو اعتماد المنهجية العلمية، أي التدريب على إعداد البحوث أكثر من هدف الإبداع والاكتشاف، فيركز المناقش على منهج الطالب ولغته السليمة وأسلوبه الصحيح أكثر من التركيز على الاكتشافات الجديدة.

هـ- مذكرة أو بحث الدكتوراه: هو البحث الذي يعده الطالب لنيل شهادة الدكتوراه من خلال إنجاز أطروحة ذات قيمة علمية عليا، فهي أعلى بحث تخصصي وتمثل قمة البحوث العلمية في مجال الدراسة، فبحث الدكتوراه هو بحث يساهم في تطور تخصصه ويجب أن يكون موضوع بحث الدكتوراه جديدا ومبتكرا، كما يجوز أن يكون موضوعا سبق معالجته شرط التعمق فيه وإضافة إسهامات جديدة عليه.

و- المقال: بحث قصير يتناول معالجة مشكلة أو فكرة معينة من خلال عرض وجيز لبعض المعلومات التي تخص الموضوع، ويلتزم صاحب المقال بإعطاء شيء جديد، ونجدها في المجالات العلمية وتنتهي المقالات باقتراحات تتضمن حلولا لمشكلة معينة.

المحور الثاني: أنواع مناهج البحث العلمي

عرفنا فيما سبق أن المنهج هو الخطة التي يتبعها الباحث ويتخذها مسلكا أو طريقا للوصول إلى هدف معين، فهو الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليل لظاهرة معينة أو لحل مشكلة ما وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول للمعرفة اليقينية بشأنها.

وسنتناول بالدراسة أهم المناهج المعتمدة في البحوث العلمية القانونية والمتمثلة أساسا في المنهج الوصفي، المنهج التحليلي(تحليل المضمون)، المنهج المقارن، المنهج التاريخي ... وغيرها.

أولا: المنهج الوصفي

هو عبارة عن وصف للظاهرة محل الدراسة، حيث لا تخلو الدراسات القانونية في معظمها من استعمال المنهج الوصفي لذلك سنتناول تعريفه، أسسه، أهدافه، خطواته وتطبيقه في مجال العلوم القانونية وأخيرا تقييمه.

1- تعريف المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يقوم فيه الباحث بوصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفا دقيقا كما وكيفيا، كما يعرف بأنه طريقة في الوصف والتعليل والتفسير والتحليل بصيغة علمية لوضعية اجتماعية معينة، ويعرف أيضا بأنه تصوير لظاهرة معينة تصويرا كميا وكيفيا عن طريق جمع المعلومات النظرية بخصوصها والبيانات الميدانية عن المشكلة ثم تصنيفها وتحليلها من أجل الوصول إلى نتيجة معينة، وبصفة عامة يقوم المنهج الوصفي بدراسة الوقائع السائدة المرتبطة بظاهرة أو موقف معين أو مجموعة من الأفراد أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة معينة من الوقائع والأوضاع.

2-أسس المنهج الوصفي:

- يرتكز منهج البحث الوصفي على مجموعة من الأدوات مثل جمع البيانات الميدانية كالاستمارات والمقابلات والملاحظات والوقائع والاختبارات، كما يعتمد على جمع المعلومات النظرية حول الظاهرة من خلال مختلف المصادر والمراجع والإحصاءات الرسمية.

- الوصف والتحديد الكمي للظاهرة، حيث يكون هناك اختلاف في بعض الدراسات التي تتناول نفس الموضوع، فبعضها يكتفي بمجرد وصف الظاهرة كميا وكيفيا والبعض الآخر يتعدى ذلك إلى معرفة الأسباب المؤدية للظاهرة، فيحاول الوصول لدوافع وجودها، والبعض الآخر يبحث عن حلول لإحداث تغيير أو تعديل للظاهرة.

- يستخدم الباحث الذي يستعمل المنهج الوصفي التجريد ليتمكن من تمييز خصائص الظاهرة المدروسة.

- تعميم النتائج على الظواهر المماثلة أو المشابهة، كأن يدرس جزءا من كلٍ، مثال ذلك: من أجل أن يدرس ظاهرة التسرب المدرسي يأخذ عينة من تلاميذ منطقة ما وبعد أن يدرس الظاهرة ويبحث في أسبابها يعمم النتائج عن الوضعيات المشابهة.

3- أهداف المنهج الوصفي: تتمثل أهداف هذا المنهج فيما يلي:

- جمع معلومات حقيقية وملموسة ومفصلة لظاهرة تكون موجودة فعلا في مجتمع معين.

- تحديد مختلف المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.

- تحديد رد فعل الأفراد في مواجهة مشكلة معينة والاستفادة من آرائهم وخبراتهم وفي وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل لها طبيعة مشابهة.

- إجراء المقارنة وتقييم بعض الظواهر.

- إيجاد العلاقة بين الظواهر.

- تحديد أفضل الطرق والأدوات والآليات لرصد الجوانب المختلفة للظاهرة مما يسمح للباحث من تقدير الموقف بشكل أفضل وأدق فيتجنب المفاجآت ويتعرف على المشكل قبل وقوعه (الإنذار المبكر).

- من خلال وصف الظواهر كما هي موجودة في الواقع، يمكن الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهمها وتطويرها.

4- خطوات المنهج الوصفي: يمر المنهج الوصفي بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الاستكشاف والصياغة ومرحلة التشخيص والوصف المعمق.

أ- مرحلة الاستكشاف والصياغة:

يتم في هذه المرحلة اختيار مجال محدد للبحث وصياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق كمرحلة قادمة، وتهدف الدراسات التي تعتمد على المنهج الوصفي إلى توضيح المفاهيم وتحديد الأولويات الجديرة بالبحث وجمع المعلومات عن القدرة العملية لإجراء بحث بشأن ظاهرة فعلية من ظواهر الحياة، وتستند الدراسة الكشفية على مجموعة إجراءات منهجية تشمل:

- تقديم حوصلة حول الظاهرة محل الدراسة ومختلف المجالات ذات الصلة بمشكلة البحث.

- استشارة الأشخاص الذين لهم الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة محل الدراسة.

- تحليل بعض الحالات التي تعمل على توضيح المشكلة لدينا.

ب- مرحلة التشخيص والوصف المعمق: يتم خلال هذه المرحلة من البحوث التي تعتمد المنهج الوصفي تحديد مختلف خصائص الظاهرة المدروسة وتجميع المعلومات بوصف دقيق لكامل جوانبها مما يسمح بالتشخيص الدقيق لها، وعلى كل حال عند تطبيق المنهج الوصفي يتبع الباحث مجموعة من الخطوات:

- الشعور بالمشكلة محل الدراسة وتجميع المعلومات والبيانات التي تساعد على تحديدها.

- تحديد المشكلة التي يقوم عليها البحث بصفة دقيقة.

- إجراءات البحث من خلال اختيار أدواته كالملاحق والجداول والبيانات المختلفة كما يمكن اختيار المجتمع والعينة في حالة البحوث المسحية ودراسة حالة.

- تحليل البيانات وتفسير النتائج وصياغتها بشكل واضح ودقيق من أجل تقديم استنتاجات واقتراحات.

5/ أنواع الدراسات الوصفية:

تتخذ الدراسات الوصفية عدة أنواع أهمها الدراسات المسحية، وما يهمنا منها هو المسح الاجتماعي وكذا دراسة حالة.

أ- المسح الاجتماعي: عرف الفقيه "هويني" المسح الاجتماعي بأنه "هو محاولة منتظمة لتحليل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو منظمة"، كما عرفه الفقيه "مورس" بأنه "منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية وذلك من خلال إتباع طريقة علمية منظمة"، والواقع أن المسح يدرس موضوعا معينا في الحاضر بجمع البيانات حوله وتفسيرها ومن ثمة الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وذلك بغرض التطبيق العلمي في المستقبل القريب وعليه يمكن القول بأن أسلوب المسح الاجتماعي يستخدم لدراسة الوقائع والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع بيانات كمية عنها وتتسع لتشمل مختلف القضايا الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والدينية، وفئات المجتمع وطبقاته والفروق بين فئاته.

أ-1- مراحل المسح الاجتماعي: حدد بعض الفقهاء هذه المراحل فيما يلي:

-مرحلة التعريف بالبيئة الممسوحة وبيان حدودها، مرحلة الوصف الدقيق، مرحلة التحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة، الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

أ-2- تصنيفات المسح الاجتماعي: تنقسم المسوح وفقا لعدة معايير كما يلي:

*** من حيث الهدف وتعمقه في الدراسة**، وتنقسم إلى مسوح وصفية ومسوح تفسيرية.

- **المسوح الوصفية**: تهدف إلى تحديد موضوع الدراسة والإلمام بخصائصها ومميزات هذا الموضوع.

- **المسوح التفسيرية**: فتقوم بربط الظواهر بالأسباب والقوانين وتربط الظواهر الجزئية بالمبادئ والنظريات العامة.

* **من حيث حجم المجهود الذي يشمله المسح**: وتنقسم إلى **مسوح شاملة** تدرس كل أفراد الجماعة **والمسوح بالعينة** تدرس عينة من الجماعة.

* **من حيث مجال البحث**: تنقسم إلى **مسوح عامة** وتدرس الظاهرة من جميع جوانبها **ومسوح متخصصة** ترتكز على جانب محدد من جوانب الظاهرة المدروسة.

أ-3- تطبيق المسح الاجتماعي في مجال العلوم القانونية:

يعد الفقيه "جون هاورد" أول من استخدم أسلوب المسح الاجتماعي في مجال العلوم القانونية، حيث قام بمسح اجتماعي بالوقوف على حالة المساجين وذلك من خلال جمعه للحقائق والأرقام مباشرة من السجن، فقام بإحصاء المساجين وسجل أسماءهم وتواريخ سجنهم، كما أحصى المساجين الذين لم يتمكنوا من مغادرة السجن لعدم قدرتهم على دفع رسوم الخروج، وقام أيضا بحصر شامل لمختلف أنواع الأمراض التي أصيبوا بها نتيجة سوء التغذية والتهوية والرعاية الصحية خلال تواجدهم في السجن، وبعدها تقدم جون هاورد ببحث إلى المسؤولين في انجلترا وتمت مناقشته على مستوى السلطة التشريعية آنذاك، ونتج عن ذلك صدور عدة تشريعات تهدف في مجملها إلى إصلاح حالة السجون في انجلترا كالقانون الذي يقضي بالإفراج الفوري عن المساجين الذين تثبت براءتهم، كذلك قامت السلطة القائمة على السجون بفحص السجون فحصا دقيقا ودوريا، ويمكن القول أن هذا الأسلوب يمكن استخدامه في العديد من فروع القانون سواء العام أو الخاص كإجراء دراسة مسحية حول تفشي ظاهرة البيروقراطية على مستوى الإدارات الجزائرية مثلا.

أ-4/ تقييم منهج المسح الاجتماعي: رغم إيجابيات هذا المنهج إلا أنه تعرض لعدة انتقادات.

*** الإيجابيات:**

- يعتبر منهج المسح الاجتماعي أسلوبا ناجحا في دراسة الظواهر الاجتماعية التي يمكن جمع معلومات رقمية وكمية عليها.

- وسيلة لقياس وإحصاء الواقع من أجل وضع مخطط لتطويره.

- المعلومات المتحصل عليها تكون حديثة ومباشرة من مصادرها وخاصة مصدرها الأصلي.

*** السلبيات:**

- تعتبر الدراسات المسحية دراسات شاملة غير معمقة حيث يستند الباحث فيها على آراء الأفراد ومواقفهم المعلنة دون أن يهتم بالتحليل والتعمق بالدراسة لمعرفة العوامل الحقيقية التي تؤدي إلى هذه الآراء.

- هذه الدراسات المسحية لا تستوعب الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، والباحث يقيد نفسه بأدوات بحث مسبقة كالاستبيان مثلا فيعد مجموعة من الأسئلة قد تغفل جانبا مهما من الظاهرة المدروسة.

ب- منهج دراسة حالة:

يتميز هذا المنهج بكونه يهدف إلى التعرف على حالة واحدة أو وضعية واحدة بكيفية دقيقة، وسنقوم فيما يلي بتعريف منهج دراسة حالة ومن ثمة خصائصه، خطوات دراسته، تطبيقاته في مجال العلوم القانونية، وأخيرا تقييمه.

ب-1/تعريف منهج دراسة حالة: هو أسلوب يقوم على جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة فردية أو مؤسسة أو نظام اجتماعي أو مجتمع معين، فيقوم على أساس التعمق، حيث يدرس مرحلة معينة على أساس الوحدة أو يدرس جميع المراحل التي مرت بها وذلك بغرض الوصول إلى نتائج علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها.

ويعرف أيضا بأنه دراسة معمقة لنموذج واحد أو أكثر ، أي عينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات أوسع عن طريق دراسة النموذج المختار.

ب-2/ خصائص منهج دراسة حالة:

- يمكن أن تكون الحالة المدروسة عبارة عن جماعة أو نظام اجتماعي أو فرد أو مؤسسة.

- يقوم هذا المنهج على أساس التعمق في دراسة الحالة ولا يكتفي بالوصف الخارجي.

- يهدف هذا الأسلوب إلى تحديد مختلف العوامل المؤثرة في الوحدة أو الكشف عن العلاقات السببية بين مختلف أجزاء هذه الظاهرة المدروسة.

- يعد هذا المنهج طريقة تتبعية لأنها تعتمد بشكل كبير على عامل الزمن فهو مرتبط كثيرا بالدراسات التاريخية.

- يعد طريقة للحصول على معلومات شاملة ومعمقة عن الحالة محل الدراسة.

ب-3/ خطواته:

يتبع في هذا الأسلوب عدة خطوات هي:

- تحديد الحالة المراد دراستها وتحديد المشكلة الرئيسية المرتبطة بها.

- جمع المعلومات والبيانات من مصادر متعددة لفهم المشكلة الرئيسية.

- دراسة المشكلة من حيث نشأتها وتطورها.

- اقتراح نوع من العلاج والحلول للمشكلة.

- إعداد تقرير للحالة.

- المتابعة والتشخيص للحالة والتأكد من مدى مناسبة العلاج.

ب-4/ تطبيق دراسة حالة في مجال الدراسات القانونية:

يستعمل منهج دراسة حالة بطريقة واسعة في مجال العلوم الاجتماعية السلوكية باعتباره يساعد في الحصول على المعلومات الأساسية، كما يستعان به كثيرا في الدراسات القانونية كدراسة نظام التقاضي والإجراءات والأعمال الإدارية للمحاكم ومؤسسات إعادة التربية، وكذا رسم السياسات القضائية ودراسة الجرائم، والمقارنة ما بين نتائج أكثر من دراسة حالة بمعنى الوصول إلى أحسن النتائج، ويلجأ الباحث أيضا إلى هذا المنهج في مجال بعض الظواهر الاجتماعية بأبعادها القانونية مثل: ظاهرة البطالة.

ب-5/ تقييم منهج دراسة حالة:

*** الإيجابيات:**

- يقدم الباحث الذي يعتمد على منهج دراسة حالة دراسة معمقة، حيث يركز على الحالة المدروسة ولا يشتت جهده بدراسة موضوعات متعددة وحالات كثيرة.

- تساعد المعلومات التي يحصل عليها الباحث في فهم ودراسة حالات أخرى لها نفس الظروف.

- تتم دراسة العوامل المؤثرة والعلاقات السببية بالظاهرة المدروسة، مما يعني فهم وتحليل الظاهرة جيدا.

*** السلبيات:**

- يمكن أن يستخدم الباحث ذاتيته في تفسير النتائج مما يبعده عن الموضوعية.

- عدم إمكانية التعميم.

- التكلفة في الوقت والجهد والمال.

- يمكن أن لا تكون النتائج صحيحة بشكل كامل مما يؤدي لعدم جواز تعميمها.

ثانيا/ المنهج التحليلي:

يعد المنهج التحليلي من المناهج الأساسية التي يستعملها الباحث في مجال العلوم القانونية، وسنتطرق فيما يلي لتعريفه، أهميته، وخطواته بنوع من التفصيل.

1/ تعريف المنهج التحليلي

يقصد بالمنهج التحليلي التفكيك والتجزئة، أما اصطلاحا يقصد به "الطريقة التي يتم بها تجزئة موضوع ما إلى أبسط عناصره بغية التمعن في دراسته والتعمق في معرفته"، ويعرف أيضا بأنه تفكيك الكل إلى الجزء، والمقصود بذلك التفكيك العقلي للكل إلى أجزاءه المكونة وعناصره المقيمة لبنيانه، وممارسة التحليل تمكن من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق.

2/ أهمية المنهج التحليلي

لكي يتمكن الباحث من إعداد بحثه وفقا للمنهج التحليلي لابد أن تتوافق طبيعة الموضوع المدروس مع متطلبات هذا المنهج حيث يجب استبعاد المواضيع غير القابلة للتحليل، وتظهر أهمية هذا المنهج فيما يلي:

- يستعمل في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء المنهج التحليلي التجريبي، أما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فيعتمد الباحث على التحليل النظري المجرد لاستخلاص الأفكار والوصول إلى الخصائص الأساسية للظاهرة المدروسة.

- يمكن التحليل من التعمق في صلب الموضوع وبالتالي التحكم فيه وذلك نظرا لاعتماده على التفسير.

- يساعد التحليل على إزاحة الغموض على الأمور المبهمة في بداية البحث.

3/ خطوات المنهج التحليلي

نقطة البداية بالنسبة للبحث الذي يعتمد على المنهج التحليلي هي دراسة القواعد العامة وفهمها جيدا ومعرفة شروط تطبيقها ومن ثمة فحصها ودراستها لإيجاد حل لها من أجل الوصول أخيرا إلى تطبيقها على الظاهرة المدروسة وبناء على ذلك فإن البحث باستخدام المنهج التحليلي يمر بالمراحل التالية:

أ- **مرحلة التفسير**: أي بمعنى شرح المواضيع المتعلقة بالبحث من خلال تحليل النصوص وربط المتشابه منها والمختلف وتحديد مشكلاتها هذا على المستوى الأول، أو ما يسمى **بالتفسير البسيط**، أما على المستوى الثاني والذي يسمى **التفسير المركب** فيعلل الباحث الظواهر المدروسة في بحثه من خلال تحليلها إلى أجزائها وربطها بأسبابها.

ب- **مرحلة النقد**: ويرصد الباحث أماكن الخطأ (الثغرات) في البحث العلمي الذي يقوم بتحليل موضوعه، فيقَوِم ويصحح المفاهيم المرتبطة ببحثه استنادا إلى الأصول العلمية الثابتة.

ج- **مرحلة الاستنباط**: ويقصد بالاستنباط التأمل بالدراسة لأمور جزئية لاستنتاج الأحكام منها مما يؤدي للتوصل لنتائج جديدة.

4/ تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية

يتم الاعتماد على المنهج التحليلي في مجال الدراسات القانونية بشكل واسع وكبير حيث يستعمل في:

- تحليل الأحكام والقرارات القضائية من قبل المحامين والباحثين.

- تحليل محتوى القوانين بما فيها الدساتير لكشف النقائص والخلل.

- يستخدم من طرف النواب وأعضاء البرلمان لتحليل مشاريع القوانين.

- تحليل محتوى الخطابات السياسية والدبلوماسية.

- تحليل أنماط الجرائم وعددها وأركانها.

- كما يعد المنهج التحليلي من أبسط المناهج الذي يستعين بها الطلبة في بحوثهم على مختلف تدرجاتها فيستعمل في البحوث المتعلقة بالعقود، دراسة السلطات في الدولة والعلاقة بينها أيضا يستعمل في القانون الإداري وقانون العقوبات وغيرها.

ثالثا/ المنهج المقارن

نظرا لصعوبة إجراء التجربة المباشرة في ميدان العلوم الاجتماعية عموما والقانونية بصفة خاصة، فإن المنهج المقارن بإمكانه تدارك هذا الأمر، فما المقصود بالمنهج المقارن وما هي شروط المقارنة وأنواعها ومراحلها وكيف يتم تطبيقه في الدراسات القانونية.

1- تعريف المنهج المقارن

يقصد بالمقارنة لغة المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك بإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين شيئين متماثلين، أما اصطلاحا فالمقارنة عملية تقوم على أساس استخراج أوجه التشابه والاختلاف بين شيئين متماثلين مما يعني عدم إمكانية المقارنة بين شيئين متناقضين لأننا في هذه الحالة نكون أمام أمر آخر هو المقابلة وليس المقارنة.

ويعرف المفكر جون ستيوارت المنهج المقارن بأنه "يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف". أما المفكر دوركايم فيعرف المنهج المقارن بأنه "تجريب غير مباشر يتم خلاله الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بين الظواهر المقارنة".

وبذلك فالمنهج المقارن هو منهج يعتمد على أداة المقارنة في دراسة الظواهر فيبرز أوجه التشابه والاختلاف بينها، كما أنه عملية ذهنية محددة تعتمد على التحليل والتركيب ووصف الظاهرة وعدم عزلها عن سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي وغيرها.

أما في مجال العلوم القانونية فيعتمد على المنهج المقارن للقيام بالمقارنة بين القانون الوطني وقانون أجنبي أو نظام قانوني وضعي وآخر .... كالشريعة الإسلامية، وذلك باستخراج الأمور المشتركة والمختلفة بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث والهدف من ذلك التوصل الى أفضل حل لهذه المسألة، ومن أمثلة البحوث المقارنة الرقابة على الدستورية القانونية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا.

2- شروط المقارنة:يقوم المنهج المقارن على عدة شروط منها:

- يجب أن تتركز المقارنة على جانب واحد من جوانب ظاهرة معينة.

- يجب عدم الخلط بين الدراسات التاريخية والدراسات المقارنة.

- أن تكون هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف فلا يجوز المقارنة بين أمرين لا يقارنان.

- تبيان أو تحديد مستوى المقارنة وإطارها حيث يقوم الباحث باختيار العناصر الضرورية للمقارنة والابتعاد عن المقارنات السطحية.

- التقيد بعاملي الزمن والمكان بالمقارنة.

- إجراء المقارنة من الناحية الشكلية والموضوعية بين الظواهر المقارنة وأخيرا التوصل الى العلاقة بين الظواهر المقارنة (تفضيلية، تكاملية، ملائمة، متناقضة ... وغيرها).

3- أنواع المقارنة: للمقارنة أربع أنواع:

أ- المقارنة المغايرة: هي مقارنة بين ظاهرتين اجتماعيتين تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه التشابه مثل: المقارنة بين الطلاق والخلع كآليتين لفك الرابطة الزوجية.

ب-المقارنة الاعتيادية: هي مقارنة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينها أكثر من أوجه الاختلاف كالمقارنة بين الولاية والبلدية في التقسيم الإداري الجزائري.

ج- المقارنة الداخلية: تدرس حادثة أو ظاهرة واحدة مثال ذلك هجرة السكان في المجتمع الجزائري.

د- المقارنة الخارجية: هي مقارنة بين ظواهر اجتماعية مختلفة عن بعضها ومثال ذلك الدراسة المقارنة بين الوقف في الشريعة والترست في القانون الانجليزي.

4- مراحل وخطوات المقارنة: يمر المنهج المقارن بعدة خطوات هي:

- تحديد الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة.

- تحديد مختلف الخصائص والعناصر لهاته الظاهرة أي تعيين وحدات المقارنة.

- الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف.

- التوصل إلى العلاقة بين المسائل محل المقارنة قصد الحصول على أفضل النتائج.

5/ تطبيق المنهج المقارن في الدراسة القانونية: لا تخلو الدراسات القانونية من المقارنة لأنها تساعد في الكشف عن النقص أو الفراغ أو عدم الانسجام الذي يعتري أو يشوب النظم القانونية المختلفة، فهناك عدد كبير جدا من البحوث الجامعية في مجال القانون تقوم على أساس المقارنة بين النظام القانوني الجزائري ونظيره المصري والفرنسي، والكثير من الانتقادات وجهت للتشريع الجزائري بسبب تلك المقارنة، حيث تم تعديل قوانين عدة بسبب النقائص والانتقادات التي اكتشفت عن طريق المقارنة، وتعتبر المقارنة هنا مستحسنة لأنها تمت بين ظواهر ونظم قانونية متجانسة.

فالنظام القانوني الجزائري والمصري والفرنسي كلها تنتمي لنظام واحد وهو النظام اللاتيني، كما يمكن أن تشتمل المقارنة أيضا السلوك الإنساني كمقارنة معدلات الجريمة في عدة دول مختلفة وتحديد أسباب زيادتها أو نقصانها.

* أما تطبيق المنهج المقارن في البحوث العلمية القانونية فيتضح من ناحيتي الشكل والموضوع.

- **فمن الناحية الشكلية**: إذا اعتمد الباحث على المنهج المقارن كمنهج أساسي في بحثه يكون هذا المنهج هو المسيطر والغالب على البحث ككل باستخدام خطوات ومراحل معينة من أجل التوصل إلى نتائج تحدد العلاقة بين الظواهر محل المقارنة، كما أن المقارنة تظهر في جميع أجزاء البحث من العنوان إلى الخاتمة.

- **بالنسبة للعنوان**: تظهر عبارة "دراسة مقارنة" ضمن كلمات العنوان كأن نقول مثلا:

الرقابة على دستورية القوانين.

دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي.

أو

إثبات النسب

دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والشريعة الإسلامية.

- **بالنسبة للإشكالية**: يظهر المنهج المقارن عند صياغة الإشكالية كأن نقول: إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في تجسيد الرقابة على دستورية القوانين مقارنة بنظيره الفرنسي؟

- **بالنسبة للتقسيم والتبويب (خطة البحث)**: يمكن للباحث أن يعتمد على طريقة المقارنة الأفقية أو العمومية.

***المقارنة الأفقية**: تعني أن يدرس الباحث الظاهرة في كل قانون على حدة، فلا يتعرض لموقف القانون الثاني إلى أن ينتهي بحث الظاهرة في القانون الأول، فإذا كان عنوان بحثه المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية - دراسة مقارنة بين القضاء الدولي الجنائي المؤقت والدائم-، فيدرس الباحث المسؤولية عن هذه الجريمة في القضاء المؤقت في محور أول يتناول فيه تعريفها، أركانها والمسؤولية عنها وموانع المسؤولية وكيفية التحقيق والمحاكمة عليها أمام القضاء المؤقت، وبعد ذلك يعيد دراسة كل تلك العناصر في المحور الثاني ولكن أمام القضاء الدائم.

* **أما المقارنة العمودية**: فيتناول الباحث من خلالها كل جزئية من جزئيات البحث في كلا القانونين أو النظامين المقارنين في آن واحد، ففي المثال السابق يتناول الباحث تعريف الجريمة مثلا في القضاء المؤقت وبعدها مباشرة في القضاء الدائم، فيستخرج أوجه الشبه والاختلاف في نفس المرحلة ثم يتناول الخصائص في كليهما وهكذا يواصل بنفس الطريقة كل العناصر إلى غاية نهاية البحث، دون الحاجة إلى ذكر عبارة المقارنة في كل عنوان جزئي بل يكفي الإشارة إلى ذلك في العنوان الرئيسي.

والملاحظ أن أسلوب المقارنة العمودية أفضل من المقارنة الأفقية فهو عملي أكثر ، كما أنه يبعدنا عن التكرار ، بالإضافة إلى أنه يجعل الأفكار متسلسلة ومتناسقة ويجعل المقارنة أسهل من حيث اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف فور دراسة جانب أو جزئية من جزئيات الدراسة.

- **بالنسبة للمتن(صلب الموضوع)**: يتم فيه كما سبق وأشرنا مقارنة كل جزئيات البحث من حيث استخراج أوجه الشبه والاختلاف.

- **بالنسبة للخاتمة**: يتم فيها الإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة من خلال التحليل والمناقشة والمقارنة السليمة والموضوعية، ليتوصل الباحث إلى العلاقة بين القوانين المقارنة: تفاضلية، تفاعلية، تكاملية... ،ومنه تقديم أفضل الحلول والإصلاحات للمنظومة القانونية التي يشوبها الخلل.

ويبقى المنهج المقارن من بين أهم المناهج المعتمد عليها في العلوم القانونية كما أنه يتطلب أن يكون الباحث ذو كفاءة وذكاء حتى يتمكن من اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف ليتوصل للنقائص ويحاول اقتراح حلول لها، والمنهج المقارن يعوض ويقابل التجربة الموجودة في العلوم الطبيعية.

رابعا/المنهج التاريخي (الوثائقي):

يمثل التاريخ سجلا للخبرات السابقة يمكننا من فهم الحاضر ومن ثمة التنبؤ للمستقبل، وتعتمد العلوم الاجتماعية والإنسانية على المنهج التاريخي لدراسة مختلف الظواهر العلمية الاجتماعية، ويرى الفيلسوف أرسطو أن فهم أي شيء يتوقف على دراسة وتحليل جذوره التاريخية وتطوراته المتعاقبة، مما يعني أنه لفهم الظاهرة الحالية فهما جيدا لابد من الرجوع لماضيها أي بحث تاريخها زمنيا ومكانيا.

فما المقصود بالمنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية وما هي خصائصه ومراحل تطبيقه؟ وما هي أهم تطبيقاته في هذا الميدان؟ وكيف تم تقييمه؟

1- تعريف المنهج التاريخي: لكي نتمكن من تحديد المقصود بالمنهج التاريخي لابد من تعريف كلمة تاريخ أولا، حيث أن هذه الكلمة من الناحية اللغوية مشتقة من الفعل الماضي أرّخ ومعناه دون وكتب، فالتاريخ لغويا مرتبط بالتأريخ، أما اصطلاحا فالتاريخ هو " تسجيل للخبرات السابقة المتعلقة بموضوع معين أو مشكلة معينة في كافة ميادين الحياة من أجل فهمها فهما جيدا حاضرا والتنبؤ بما ستكون عليه مستقبلا".

ويعرف المنهج التاريخي استنادا لتعريف التاريخ بأنه "تلك الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث أو المؤرخ في دراسته وتحليله لظاهرة معينة في تعاقباتها زمانا وتنقلاتها مكانا وفق خطوات بحث معينة ترتكز على المصادر التاريخية من أجل فهم حاضر الظاهرة ومن ثم الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأنها.".

2- خصائص المنهج التاريخي: يعد هذا المنهج بمثابة السبيل الذي يربط الماضي والحاضر والمستقبل المتوقع، وأهم الخصائص التي تميزه تتمثل في:

- يسعى المنهج التاريخي إلى سد فجوات الوقائع والأحداث الاجتماعية.

- يزودنا المنهج التاريخي بشعور تاريخي وبمنظور تطوري لأن الأحداث ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها البعض وإنما تكون مترابطة في سياق زماني محدد.

- يعتمد المنهج التاريخي على الخبرات السابقة والتي يتحصل عليها الباحث من المصادر التاريخية المختلفة بغية فهم الظاهرة الحالية جيدا.

3- خطوات تطبيق المنهج التاريخي على ظاهرة معينة: يمر الباحث عند تطبيقه للمنهج التاريخي بعدة خطوات تبدأ من تحديد الظاهرة لغاية الوصول إلى النتائج نوجزها فيما يلي:

أ- تحديد الظاهرة محل الدراسة: مما لاشك فيه أن لكل موضوع امتداد زماني ومكاني، ولا يمكن فهم الظاهرة دون تحديد جذورها التاريخية باستخدام المنهج التاريخي، فتدرس الظاهرة كما كانت في الماضي وكما هي موجودة في الحاضر وما يجب أن تكون عليه في المستقبل في مكان معين، والمواضيع القانونية التي نحتاج في دراستها للمنهج التاريخي كثيرة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تاريخ العقاب وعلم الإجرام، الأنظمة السياسية، التعددية الحزبية...إلخ.

ب- جمع المصادر التاريخية: بعد تحديد الظاهرة موضوع الدراسة يبدأ الباحث عملية جمع المعلومات والحقائق بشأنها من مصادر مختلفة، والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين: مصادر أولية ومصادر ثانوية.

- فالمصادر الأولية (المصادر) تتمثل في الآثار، الوثائق الرسمية كالمعاهدات والقوانين والخطب السياسية، المؤتمرات الصحفية والمناقشات البرلمانية والشهادات الحية.

- المصادر الثانوية (المراجع) كل ما نقل وكتب عن المصادر الأولية والثانوية من كتب ومقالات وملتقيات ومحاضرات ومذكرات علمية وغيرها.

ج- نقد المصادر التاريخية: تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل البحث العلمي الذي يعتد على المنهج التاريخي والتي يواجهها الباحث، حيث يجب عليه أن يتجرد خلالها من الذاتية والتفاعلات الشخصية والميول والأفكار المسبقة، والتحلي بالموضوعية والروح النقدية لتلك المصادر المتحصل عليها.

والجدير بالذكر أن النقد نوعان: نقد خارجي ونقد داخلي.

- **النقد الخارجي**: يتضمن تحديد زمان ومكان المصدر وشخصية المؤلف، كما يتضمن إثبات صحة الأصل التاريخي للمصدر.

- **النقد الداخلي**: فهو بدوره نوعان: نقد داخلي إيجابي ونقد داخلي سلبي.

-<u>نقد داخلي إيجابي</u>: يتعلق بتفسير النص التاريخي وهدف المؤلف منه.

-<u>نقد داخلي سلبي</u>: يهتم بتحليل شخصية المؤلف ومدى صحة ما ورد من حوادث.

د- مرحلة الترتيب والتفسير التاريخي: بعد التأكد من مدى صحة المعلومات المتحصل عليها يقوم الباحث بترتيبها وتنظيمها ومن ثم تفسيرها تفسيرا سببيا بحثا عن الأسباب التي أدت إلى وجود ظاهرة على نحو معين.

وتتضمن عملية التركيب والتفسير التاريخي المراحل التالية:

- تكوين فكرة واضحة عن كل حقيقة من الحقائق المتحصل عليها من المصادر التاريخية.

- تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة والمبعثرة المتحصل عليها.

- تصنيف الحقائق والحوادث وترتيبها على أساس معايير منطقية وتجميعها ضمن مجموعات.

- ملء التغيرات التي تظهر بعد عملية التصنيف والتركيب في إطار هيكلي مرتب.

- ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات سببية، وبالتالي محاولة الكشف والتفسير عن المجموعات المركبة والمتشابهة من خلال العوامل الكامنة وراء كل حدث من الحوادث التاريخية.

- وتنتهي عملية التركيب والتفسير باستخراج وبناء نظريات وقوانين علمية والتي تساعد في الكشف عن الحقائق التاريخية.

هـ- استخلاص النتائج: هي آخر مرحلة من مراحل المنهج التاريخي وفيها يحدد الباحث الغاية من بحثه والمتمثلة في التوصل إلى الحقيقة العلمية مع تحديد النتائج الجزئية المتوصل إليها وصولا إلى عملية التنسيق بين هذه النتائج في إطار بحث متكامل.

4- تطبيقات المنهج التاريخي في الدراسات القانونية:

أول من طبق المنهج التاريخي هو الفيلسوف الإغريقي أرسطو في كتابه السياسة تطرق فيه إلى موضوعين أساسين هما: الدساتير والدولة، أما في العصور الوسطى فقد قام العلامة عبد الرحمان ابن خلدون بتطبيق المنهج التاريخي على نطاق واسع حيث استند إلى خبرات تاريخية سابقة في أبحاثه السياسية والاجتماعية خاصة ما تعلق بدور التاريخ في بناء الحضارات، أما في العصر الحديث فطبق المنهج التاريخي على يد كثير من الفقهاء مثل "ميكافيلي" في دراسته لأنواع الحكومات وأيضا المفكر مونستكيو في دراسته لمبدأ الفصل بين السلطات وأيضا مفكري نظرية العقد الاجتماعي وعلى رأسهم جون لوك كما طبق من طرف المفكر كارل ماركس في إطار أسماه بالمادية التاريخية.

5/ تقييم المنهج التاريخي:

رغم الاستعمال الواسع للمنهج التاريخي في شتى العلوم إلا أن ذلك لم ينجه من الانتقادات من طرف العديد من المفكرين والكتاب، سنتطرق فيما يلي إلى أهم عيوب ومزايا هذا المنهج.

أ/ العيوب:

- يعتبر المنهج التاريخي منهجا فلسفيا ولا يتمكن الباحث من الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن أحداث اجتماعية.

- لابد من الاهتمام بالواقع المعيشي ولا حاجة للرجوع إلى الماضي من خلال المنهج التاريخي لأن العمليات التاريخية قد تخطاها الزمان.

- دراسة التاريخ هي دراسة باهظة التكاليف وزائدة عن الحاجة، كما أنها تشوه الحياة الواقعية وتقلل من قيمتها.

- قد تكون المصادر التاريخية مزيفة غير موضوعية، الأمر الذي يحول دون الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل.

ب- المزايا:

- يزودنا المنهج التاريخي بمعلومات سابقة تمكن من المعرفة الحقيقة للظاهرة بطريقة آلية، ومن ثم إمكانية التنبؤ بمستقبلها.

- يدعم المنهج التاريخي البحوث العلمية كما يعمل جنبا إلى جنب مع المنهج المقارن في إطار التكامل المنهجي حيث لا يمكن الاعتماد على المنهج التاريخي بمعزل عن المنهج المقارن .

خامسا/المنهج الاستدلالي:

سنقوم فيما يلي بتعريف المنهج الاستدلالي، ونتطرق بعدها للمبادئ التي يقوم عليها هذا المنهج، أدواته، وتطبيقاته في العلوم القانونية وأخيرا تقييمه.

1- تعريف المنهج الاستدلالي: سبق أن عرفنا المنهج لذلك يتعين تعريف مصطلح الاستدلال، فالاستدلال كلمة مشتقة أو مأخوذة من الفعل استدل أي طلب الدليل والاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ودون الالتجاء إلى التجربة وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب". مثل العمليات الحسابية التي يجريها الرياضي دون إجراء تجارب والاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من وقائع ومبادئ قانونية.

2-مبادئ المنهج الاستدلالي: هي مجموع التصورات الأولية غير المستخرجة أو المستنتجة في نظام استدلالي معين، وقد قسم رجال المنطق القدامى مبادئ الاستدلال إلى ثلاثة أنواع: البديهيات، المسلمات (المصادرات) والتعريفات.

أ- البديهيات: البديهية هي قضية بينة بنفسها ولا يمكن البرهنة عليها فهي صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها، فيتضح من خلال هذا التعريف أن البديهية تتسم بالخصائص التالية:

- بينة (واضحة) بذاتها أي أنها واضحة بنفسها دون الحاجة لبرهان.

- البديهية أولية منطقية أي أنها مبدأ أولي غير مستنبط أو مستخلص من غيره من المبادئ.

- البديهية قاعدة صورية عامة في مقابل المبادئ الخاصة المتعلقة بحالة معينة فهي مسلم بها من كافة العقول لذلك تسمى أحيانا القضايا المشتركة. والبديهيات في علوم الرياضيات والعلوم الإنسانية والاجتماعية كثيرة ومشتركة ومثالها من يملك الأكثر يملك الأقل.

ب- **المسلمات**: تعرف المسلمة بأنها فكرة يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، فالمصادرات هي قضايا تركيبية أقل يقينية من البديهية فهي ليست بينة بذاتها وغير عامة ومشتركة ولكن يسلم على صحتها بالرغم من عدم وضوحها للعقل ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج العديد من النتائج على ضوئها ودون الوقوع في تناقض، ومن أمثلتها المسلمة القائلة بأن الإنسان يفعل أو لا يفعل طبقا لما يراه أنفع، وأيضا المسلمة الأخلاقية القائلة أن كل إنسان يبحث عن السعادة.

ج- **التعريفات**: هي التعبير عن ماهية المعرف بمصطلحات مضبوطة، بحيث يكون التعريف قدر المستطاع جامعا مانعا وملما بجميع صفات الشيء ويمنع إدخال صفات خارجية عنه، والتعريف قد يكون رياضيا أي ثابت وقبليا وقد يكون تجريبيا فيكون متحركا ومتطورا ومتدرجا في تكوينه، ولا يعتبر التعريف قضية عامة ومشتركة عكس البديهيات والمسلمات.

وهذه المبادئ الثلاث متكاملة ومتداخلة ومتعاونة لتحقيق العملية الاستدلالية من أجل استخراج النتائج والبرهنة على صحتها.

3- **أدوات الاستدلال**: للاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات أهمها القياس، التجريب العقلي والتركيب.

أ- **القياس**: يعد القياس عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية (مسلمات أو بديهيات) مسلم بصحتها ليصل إلى نتائج افتراضية، فهو عبارة عن تحصيل حاصل إذ تكون النتائج المتحصل عليها موجودة في المقدمات ضمنيا.

ب- **التجريب العقلي**: هو قيام الإنسان داخل عقله بالتفكير في كل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج، فقد يكون هذا التجريب خياليا كما في حالة جموع العباقرة والفنانين والشعراء، هذا النوع من التجريب يكون بعيدا نوعا ما عن الواقع العلمي، أما إذا كان ينتهي بنتائج عقلية علمية يقوم على التجربة فإنه يؤدي إلى نتائج هامة.

ج- **التركيب**: وهو عملية منطقية علمية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة، فيعتمد على المنطق حيث يتم تركيب النتائج السابقة للوصول إلى نتائج جديدة، وهكذا فالتركيب عملية عقلية تبدأ مما انتهت إليه عملية عقلية سابقة بهدف استخراج نتائج جديدة.

4/ تطبيقات المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية: يتم الاعتماد على المنهج الاستدلالي بشكل كبير في الدراسات القانونية سواء من قبل القضاة أو عند وضع التشريع، كما يعتمد عليه ف المجال الفقهي.

أ/ تطبيق المنهج الاستدلالي على مستوى القضاء: يرشد المنهج الاستدلالي القاضي في حله للنزاع، حيث أن الحكم القضائي ما هو إلا نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدءا من تكييف الوقائع إلى غاية إصدار الحكم.

أ-1- دور المنهج الاستدلالي في تكييف المسألة محل النزاع: يقوم القاضي على مستوى المحكمة العليا بتكييف المسألة محل النزاع، من حيث كونها مسألة واقع أو مسألة قانون، إذ أن أثر التفرقة بين المسألتين أمر هام فلا رقابة لمحكمة النقض (المحكمة العليا) على مسألة الواقع بينما تخضع مسألة القانون لرقابتها، فالمحكمة العليا هي محكمة قانون وليست محكمة واقع فدورها هو مراقبة مدى صحة تطبيق القانون على مستوى جهات القضاء الأدنى.

وعليه يقوم القاضي بالاستعانة بطريقة القياس لتكييف المسائل المعروضة عليه، فيعتبر القاعدة القانونية من مقومات القياس المنطقي وعليه إذا لم يكن حل النزاع ممكنا إلا بربط الوقائع المادية (المقدمة الصغرى للقياس) بالقاعدة القانونية التي تشكل المقدمة الكبرى للقياس فإن المسألة تعد مسألة قانون تخضع لرقابة المحكمة العليا، أما إذا كان حل النزاع ممكنا بربط وقائع مادية تشكل المقدمة الصغرى بوقائع مادية أخرى تشكل المقدمة الكبرى فإن المسألة هنا هي مسألة واقع تخرج عن رقابة المحكمة العليا.

كمثال توضيحي لهذه الفكرة نسرد ما يلي:

قام عمر ببيع عقار (مسكن أو قطعة أرض) إلى زيد بتاريخ 2022/01/01 وهذا الأخير لم يقم بتسجيل العقد أو إشهاره لدى المحافظة العقارية وبعد مرور سنة أي بتاريخ 2023/01/01 قام عمر ببيع نفس العقار لعلي، وقام هذا الأخير بتسجيله وشهره فورا.

السؤال الأول: أي العقدين أسبق تاريخيا؟

الإجابة على هذا السؤال تقتضي مقابلة التاريخين ببعضهما لمعرفة أيهما أسبق عن طريق القياس، فتكون المقدمة الكبرى تاريخ 2022/01/01 أسبق من المقدمة الصغرى 2023/01/01 وهي تاريخ العقد الثاني والنتيجة عقد زيد أسبق تاريخيا من عقد علي، فالمقدمة الكبرى تتألف من وقائع مادية بحتة

والمقدمة الصغرى كذلك، فتكون المسألة هنا مسألة وقائع وليست مسألة قانون تخرج عن رقابة المحكمة العليا.

السؤال الثاني: إلى أي من المشترين تنتقل الملكية؟

فحل الإشكال هنا يرتبط بمسألة قانونية (قاعدة قانونية) تقضي بأن الشكلية ركن من أركان عقد بيع العقار، استنادا لهذا المبدأ يكون علي هو مالك العقار لأنه قام بتسجيله وشهره وهي النتيجة التي توصل إليها القاضي عن طريق القياس المنطقي، مقارنة المقدمة الكبرى المتمثلة في عدم إمكانية انتقال ملكية العقار إلا بالشهر العقاري ومقدمة صغرى وجود عقدي بيع الأول غير مشهر والثاني مشهر، فالنتيجة هي أن علي هو مالك العقار.

وبالتالي فالقاضي قام بعملية قياس منطقي بين مبدأ قانوني وواقعة مادية فتكون المسألة مسألة قانون وبالتالي تخضع لرقابة المحكمة العليا.

أ-2- دور المنهج الاستدلالي في حل النزاعات: يتم الاعتماد أيضا على القياس المنطقي في حل النزاعات، بمعنى تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع، حيث يصدر القاضي حكمه بناء على ما تقرره القاعدة القانونية بإتباع مراحل متتالية لغاية الوصول إلى النتيجة النهائية، خاصة في حالة الوقائع المادية المركبة.

ب- تطبيق المنهج الاستدلالي على مستوى التشريع: تستعين معظم عمليات إصدار التشريع بمناهج البحث العلمي بما فيها المنهج الاستدلالي، مراعية في ذلك الفلسفة والسياسة التشريعية المتبعة في نظام الدولة، فتلتزم بمحتواها ومعناها حيث ينطلق المشرع من المقدمات القانونية الكبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى بواسطة القياس، ومثال ذلك: منع التعامل بالمخدرات يأتي انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في حظر كل الأمور التي تذهب العقل وبهذه الطريقة يمكن للمشرع مواجهة المسائل المستجدة التي لا نص لها.

ج- تطبيق المنهج الاستدلالي على مستوى الفقه: يقوم معظم الباحثين والفقهاء بالاستعانة بالمنهج الاستدلالي في بحوثهم ومؤلفاتهم انطلاقا من القواعد القانونية الموجودة مسبقا من أجل الوصول إلى نتائج وحلول للظواهر القانونية وتفسيرها.

سادسا/ المنهج الاستقرائي